معرفة الصالحين من الطالحين ولا المؤمنين من الكافرين. وعلى هذا فلعل
رجال الشيعة ومؤلفي كتبهم يروون عن الأئمة الأكاذيب منهم لاعتقادهم أنه مؤمن
صادق في الحقيقة وفي نفس الأمر - ذهابًا مع التقية وعملاً بها. وكتبهم مملوءة من الرواية عن
الكذابين والغلاة من الضلال والكفار باعترافهم. إذن فالروايات والأخبار
التي تروى في هذه الكتب - ولا تروى في سواها - لا يجوز شرعًا ولا عملاً ولا بحثًا الاعتبار بها
ولا الاعتماد عليها، فما يزعم من سؤال الأئمة أهل البيت وأقسامهم بالمخلوق لا يمكن الاعتداد
به بناءً على وجوده في أحد هذه الكتب الخرفاء فليأتوا بشيء آخر إن كانوا صادقين منصفين
نعم قد ذكر بعض الفقهاء هذه المسألة فذكر فقهاء الأحناف في كتبهم أن المسألة
بالمخلوق لا تجوز وذكروا أن أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف منعاها قولاً واحدًا إلا
أنهم ذكروا عن أبي يوسف رحمه الله أنه أجاز أن يقال: أسألك بمعاقد العز من عرشك
قائلاً: إن معقد العز من العرش هو الله سبحانه فلا منع في السؤال، وأكره أن يقال: أسألك
بجميع أنبيائك ورسلك وبحق البيت والمشعر الحرام. وتأويل أبي يوسف هذا
فيه كلام. وقد علل بعض فقهاء الأحناف منع السؤال بحق المخلوق بأن لا حق
للمخلوق على الخالق. هذا ما ذكره بعضهم وليس يلازم أن يكون هذا التعليل هو
ما لاحظه الإمام أبو حنيفة وأصحابه في منعهم من ذلك. ولعل تعليل منعهم المنع عندهم
أمر آخر ومن الدليل على أن علة الامتناع لديهم شيء آخر أن أبا حنيفة قال: لا يدعى
الله إلا به. فلا يقال عنده: أسألك بذات رسولك ولا بجاهه... فالمسألة عنده
ممنوعة وإن لم يذكر لفظ الحق. والغرض أنهم متفقون - أي أئمة الأحناف - على منع
السؤال بالمخلوقين والاختلاف في تعليل ذلك ليس من غرضنا وليس مما يتوقف عليه بحثنا
وكذلك الاختلاف في المراد بمعقد العز من العرش لا يضير شيئًا مما قلناه بل
يقويه وينصره. ولعل الذين سألوا من أئمة البيت بمعاقد العز من العرش - إن صح النقل -
ذهبوا إلى ما ذهب إليه أبو يوسف في تأويل معنى معقد العز من العرش. هذا لا مانع منه
وحينئذ لا يبقى للروافض في ذلك حجة ما مهما صح النقل وصح السند. أما قوله:
آل البيت أعلم بسنة جدهم وأحق بالاتباع من ابن عبد الوهاب ونظرائه فجوابه أن نقول له: إن علم
الرسول والعلم كله ليس بالوراثة ولا بالقرابة ولكنه يدرك بالطلب والتوفيق
والاستعداد. فمن طلبه ووفقه لنيله وكان ذا استعداد تام كان عالمًا وكان أعلم ممن نقص حظه
من هذه الأمور الثلاثة ومن لا فلا. ومن الدليل الذي لا ينازع فيه المخالف ولا الطائفة أنهم
يعتقدون بأن علي بن أبي طالب أعلم من الحسن ومن الحسين ومن فاطمة ومن أبي طالب نفسه وهؤلاء
كلهم أقرب إلى رسول الله من علي رضي الله عنهم أجمعين ولو كان العلم بالقربى النسبية لكانوا
أعلم منه. وهكذا شيء نرى النزاع فيه مجملاً ومجزئيًا وترى محاولة التدليل عليه تقديرًا له وعيًا عيًا
فاضحًا

جواب حجته الرابعة

وأما حجته الرابعة - وهي قوله: إن الله قد أثبت الحق على نفسه وجعل للعباد عليه حقًا كما جاء في الآيات
والأحاديث. والحق هو الشيء الثابت ولا مانع من أن يسأل الله بشيء أثبته على نفسه - فالجواب أن
نقول: نعم إن الله قد ذكر في الكتاب وذكر نبيه في السنة الصحيحة أن للعباد عليه حقًا تفضل
به عليهم كما قال: «وكان حقًا علينا نصر المؤمنين» وقال: «وعد الله حقًا» وقال
«ثم ننجي رسلنا والذين آمنوا كذلك حقًا علينا ننج المؤمنين» وقال: «إن الله اشترى من
المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدًا عليه حقًا في التوراة